امامها خيارين ، الاول الارتباط باسرائيل وبذا تصبح بمثابة « سوق عمل كبير لاسرائيل » ويحمل هذا الخيار بثناياه السلام ، والثاني الاعتماد اقتصاديا على عناصر خارجية ، وهذا الخيار يحمل بين طياته نسفا للسلام ! يقول في هذا الخصوص: تكفي نظرة بسيطة لكي ندرك بان المستقبل الاقتصادي لفلسطين ليس اقتصاد بلد من القشطة والعسل ... ان هذه الدولة ستكون فقيرة ، وتشير المعطيات الى امكانيتين فقط : الاولى استمرار الروابط الاقتصادية مع اسرائيل ، الثانية الاعتماد على استيراد الاموال التي ستتدفق كما يبدو باحجام كبيرة الى الدولة الجديدة . ان عملية الحسم بين هذين البديلين ترتهن بالقرارات السياسية التي ستتخذها الزعامة الفلسطينية والمؤسسة العربية العالمية ، فاذا ما تقرر العودة الى وضع اللاحرب واللاسلم مثلما كان الوضع عليه حتى يونيو ١٩٦٧ فسيرتسم البديل الثاني (ارتباط اقتصادي بالاوساط الاجنبية) واذا ما ابقوا الحدود مفتوحة مع اسرائيل — على افتراض ان اسرائيل لا تعارض ذلك ، سيستمر بشكل عام الوضع الذي تطور في غزة والضفة الغربية منذ يونيو ١٩٦٧ . ان الخيار الثاني سيبقي فلسطين كمعسكر عمل كبير يعيش على تصدير خدماته ، ولكنه يجلب معه السلام الى المنطقة ، اما الخيار الاول فانه يحمل بين طياته براعم حروب أخرى وازمات اجتماعية خطرة في الدولة الجديدة » .

الدعوات المطالبة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية : نعود الان لالقاء الضوء على الدعوات المطالبة بشكل ضمني او علني للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتجدر الاشارة هنا ان قضية التفاوض مع الفلسطينيين او منظمة التحرير بالذات لم تعد القضية التي يفرز من خلالها اليمين الصهيوني او اليسار الصهيوني ، فهنالك اصبح عدد من كلا الطرفين يدعو للتفاوض مع « الفلسطينيين » وفي بعض الاحيان وبصراحة اكثر مع منظمة التحرير الفلسطينية مثل يهوشفاط هركابي يمين وسط صهيوني ونفتالي بن موشيه ونتان يلين مور من اليسار الصهيوني .

يعتقد نفتالي بن موشيه (مبام) في مقالة نشرت له تحت عنوان « القضية الفلسطينية تغلي » (عل همشمار ٧٤/٣/١٠) ان القضية الفلسطينية هي اساس الصراع في المنطقة ثم يأخذ في انتقاد المسؤولين الاسرائيليين لموقفهم من الكيان الفلسطيني وتجاهلهم للشعب الفلسطيني ، وكذلك انتقاد السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، ليقرر بعد ذلك انه « عقب حرب أوكتوبر انهارت كثير من المفاهيم ، ومن بينها المفهوم السائد والقائل بانه من الممكن تجاوز العامل الفلسطيني » ليصل الى القول بان ذهاب منظمة التحرير الى جنيف وتفاوضها مع اسرائيل على اساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ يعتبر نصرا سياسيا لاسرائيل ، ولذا فانه يطلق تساؤلا : « هل يمكن ان يكون هنالك نصر اكبر بالنسبة لاسرائيل والصهيونية من استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء مفاوضات مع اسرائيل على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟ الا ينطوي ذلك بعد حدوثه على اعتراف في اسرائيل وحدود الهدنة ، وتنصل من سراب قيام «فلسطين» على انقاض اسرائيل؟» .

ومن هنا فان الكاتب يرى بان « النصر الاكبر » لاسرائيل الناجم عن ذهاب منظمة التحرير الى جنيف هو من بين الاسباب الرئيسية التي « تدعو الى الاعتقاد بان منظمات التخريب المتصارعة فيما بينها سترفض الذهاب الى مؤتمر جنيف » واذا ما حدث ذلك فانه يدعو السلطات الاسرائيلية بان لا تجلس مكتوفة اليدين ، بل تعمل بشكل فعال لخلق معتمدين فلسطينيين جدد من صفوف « عرب المناطق » ومع ذلك فانه لا يستبعد احتمال قيام منظمة التحرير في « نهاية المطاف » بالموافقة على حضور مؤتمر جنيف ، ويتمنى على اسرائيل ان لا تدير ظهر المجن لهذه الموافقة « هنالك احتمال معقول اخر ، بان تحسم في نهاية المطاف الاغلبية الاكثر تساهلا بين المنظمات الفلسطينية الامر ، وتنضم الى مباحثات جنيف ، وفي هذه الحالة فان رفض اسرائيل الجلوس معها والاعتراف بتمثيلها قد يخلق حالة حبلى بالكوارث بالنسبة لاحتمالات السلام بشكل عام ، ونكون نحن قد اخذنا على كاهلنا مسؤولية نسف المباحثات مع كل الاحتمالات المتعلقة بذلك — مقابل رأي عالمي يوجه الينا اصبع الاتهام » . ليخلص الى دعوة الاسرائيليين للتخلي عن سياسة « الرفض المطلق » لقيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع و « ان نستمر في قوة وفهم لتأمين تحقيق مطالبنا الملحة : تعديلات امنية على الحدود ، تجريد من السلاح ، حدود مفتوحة